

تقرير ربعي للانتهاكات التي تطال العمال الفلسطينيين

2011/06-30-2011/04/01

معاناة العمال على الحواجز ونقاط التفتيش

يعاني مئات العمال الفلسطينيين يوميا على نقاط التفتيش الإسرائيلية (المعابر، الحواجز) من أجل العبور إلى إسرائيل للعمل، حيث يصل العمال الفلسطينيين إلى المعابر في ساعات الصباح الباكر (الساعة الثالثة صباحا) وأملين أن يتمكنوا من العبور قبل الساعة السادسة، لأنه في حال تأخرهم من اجتياز المعبر سوف يقوم المشغل بالخصم من الأجرة اليومية ما يقارب 20% و/ أو عدم تمكنه من اللحاق بالسيارات الخاصة التي تقلهم للعمل مما يضطر إلى اخذ سيارة ودفع تكاليفها لوحدة. ويقول احد العمال الفلسطينيين إنني كل ليلة أنتظر ليأتي دوري بالدخول بعد أن يقوم الجنود الإسرائيليون بفتح البوابات الحديدية الخاصة وبغض النظر عن الأحوال الجوية وبين الأسوار الإسمنتية والأسلاك الحديدية التي تحيط بالمعبر. وإثناء الانتظار لفتح المعبر ينام بعض العمال الفلسطينيين على قطع من الكرتون في العراء والبرد القارس، وفي بعض الأحيان قد يأخذ اختيار المعبر أكثر من أربع ساعات وقد لا يسمح لك في اجتازه، ناهيك عن وجود عدد كبير من كبار السن والنساء. وعلية فان معاملة جنود الاحتلال للعمال الفلسطينيين على الحواجز والمعابر هي معاملة غير إنسانية وتتناهى مع الأحكام والقواعد والقوانين الدولية وميثاق منظمة العمل الدولية.

واقع العمال الفلسطينيين في الأول من أيار (عيد العمال العالمي)

يصادف الأول من أيار من كل عام مناسبة عيد العمال العالمي والذي توافق العالم الحديث على اختار هذا اليوم، ويعتبر عيد سنوي يعطل فيه كافة العمال في كافة المجالات والميادين. قد تم اختيار الأول من أيار تجسيدا لذكرى من سقط من العمال والقيادات العمالية التي دعت إلى تحديد ساعات العمل بثمانية ساعات يوميا، وتحسين ظروف العمل وحق العمال بالحياة الكريمة ومجابهة اضطهادهم من قبل أرباب العمل الذين عرضوا العمال للقهر والعمل في ظروف قاسية. وفي ظل احتفال عمال دول العالم بهذا التاريخ الذي يعتبر رمزا لتحقيق أهدافهم عبر صراع طويل مع أرباب العمل، إلا أن واقع العمال الفلسطينيين مغاير، حيث البطالة والفقر والحرمان، كما وعمدت سلطات الاحتلال إلى استبدال العمال الفلسطيني بعمالة من شرق آسيا وبعض الدول المجاورة. ناهيك عن الانتهاكات التي يتعرض لها العمال الفلسطينيين من قبل أرباب العمل الإسرائيليين من حيث الأجور وشروط العمل والتي تتمثل في الاختلاف بين أجور العمال الفلسطيني بالمقارنة مع الإسرائيليين في نفس مواقع العمل وأيضاً ساعات العمل الإضافية التي لا يتقاضاها العامل الفلسطيني. كما وعمل أرباب العمل الإسرائيلي على استخدام الفصل التعسفي لعشرات العمال الفلسطينيين سواء أكانوا يعملون في المستوطنات أو في المصانع الإسرائيلية من دون إبداء الأسباب.

كما أضافت سلطات الاحتلال معاناة للعمال الفلسطينيين الذين يعملون داخل الخط الأخضر باتخاذ قرارات مجحفة بحقهم، وتمثلت هذه القرارات برفض صناديق التقاعد الإسرائيلية (تامين العمال الفلسطينيين)، حيث فرض مبلغ 3800 شيقل على كل عامل فلسطيني يعمل داخل الخط الأخضر كضريبة سنوية، وتأتي هذه السياسة من أجل تضيق الخناق على العمال الفلسطينيين وإجبارهم على دفع الضرائب وإلا سوف يتم سحب تصاريح العمل التي بحوزتهم. وفرضت الحكومة الإسرائيلية قوانين وقرارات تحرم آلاف العمال الفلسطينيين من امتيازاتهم بالعمل، ففي حين تطبق إسرائيل القوانين الإسرائيلية على العامل اليهودي، وهذه إحدى أشكال التمييز العنصري ضد العمال العرب. وعلية فإن القرارات الإسرائيلية سوف تحرم عشرات العمال الفلسطينيين من العمل، لأنهم لن يكونوا قادرين على دفع الضرائب الباهظة، خاصة ذوي الرواتب المتدنية وسيضطر عشرات العمال لترك أعماله هرباً من دفع تلك الضرائب، وان رفض سلطات الاحتلال منح العمال الفلسطينيين صناديق التقاعد وفرض الضرائب الباهظة عليهم يعتبر مخالفاً لكل معايير العمل الدولية التي أرساها ميثاق منظمة العمل الدولية وانتهاكاً لحقوق العمال الفلسطينيين.